مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٤٨

الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليس
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا S/2017/726

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/726)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/775، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/726، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وفي الوقت الذي نرحب فيه باعتماد القرار الخاص بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام، فإنني أود أن أبدي الملاحظات التالية:

أولا، انطلاقا من مبدأ الملكية الوطنية، التي نصت عليها جميع القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص ولاية البعثة، فإننا نؤكد على أن عمل بعثة الدعم في ليبيا، وهي بعثة سياسية خاصة، يقوم في الأساس على تيسير العملية السياسية وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء في ليبيا. وكما هو معلوم لدى الجميع بأن الانقسام السياسي والمؤسساتي، كان ولا يزال السبب الرئيسي في جميع التحديات التي تواجه استقرار الدولة الليبية، كدولة مدنية تجسد فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولها جيش موحد يعمل تحت أمرة السلطة المدنية.

ثانيا، إن مسألة الهجرة غير الشرعية عبر الأراضي الليبية هي إحدى تلك التحديات التي تواجه ليبيا بسبب الانقسام السياسي والمؤسساتي والانفلات الأمني، ورغم تسليمنا بالمعاناة التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين، أسوة بالمواطنين الليبيين نتيجة عدم استقرار ليبيا، وتفهمنا لانشغالات بعض بلدان المقصد، إلا أننا نؤكد مجددا على ضرورة أن تركز بعثة الدعم السياسي عملها على حل الأزمة السياسية التي هي المفتاح لحلحلة جميع التحديات التي تواجه ليبيا.

كما نؤكد مجددا على أن مسألة الهجرة غير الشرعية هي من القضايا الدولية المشتركة التي يجب معالجتها بمنظور دولي

متعدد الجوانب، وبالتركيز على معالجة جذور المشكلة وليس أعراضها أو تحميلها لبلدان العبور كبلدي ليبيا، وذلك من خلال التنمية المكانية في بلدان المصدر، إضافة إلى مكافحة التنظيمات والعصابات المتورطة في جلب المهاجرين ببلدان المقصد.

ثالثا، إن تحقيق الاستقرار السياسي واستتباب الوضع الأمني في ليبيا، وهو الهدف الأساسي من إنشاء بعثه الأمم المتحدة للدعم، سيمكن بلادي من وضع خطة تنموية شاملة والشروع في إعادة الإعمار الذي سيستلزم توليد فرص عمل كبيرة، تستوعب بطريقة منظمة وشرعية، مئات الآلاف، بل وربما أكثر من ذلك من العمالة الوافدة من الأقطار العربية والأفريقية المجاورة وبشكل تعاقدي قانوني، يضمن لكلا الطرفين، الدولة والعمالة الوافدة، حقوقهم.

رابعا، تأسيسا على هذه الملاحظات، فقد تواصلنا مع بعض أعضاء المجلس أثناء صياغة مسودة القرار، لتضمين النص ببعض العبارات القصيرة التي تؤكد على الملكية الوطنية وضرورة التنسيق مع حكومة الوفاق الوطني في كل ما يتعلق بعمل بعثة الدعم، بما في ذلك مراقبة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وفي التأكيد على الدعوة لوحدة كافة المؤسسات تحت إشراف السلطة المدنية، لكن للأسف لم يتم إدراجها في النص رغم عدالة ومنطقية مطلبنا الذي يتسق مع الملكية الوطنية للبعثة السياسة الخاصة وأسس الدولة المدنية التي ننشدها في ليبيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.